عوامل إضعاف المنظومة الأخلاقية على مستوى النشاط البيداغوجي

"Factors of weakening the ethical system at the level of pedagogical activity"

سامية سمري [1]

[1] **جامعة الجزائر1- كلية الحقوق - (الجزائر)** - s.semri@univ-alger.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023/01/22 تاريخ قبول المقال: 2023/03/02 تاريخ نشر المقال: مارس/2023

الملخص:

يرتبط النشاط البيداغوجي ارتباطا وثيقا بالمنظومة الأخلاقية، التي تتولى ضبط هذا المجال، لتحقيق النتائج المرجوة منه، باعتباره قطاعا استراتيجيا، يتولى مهمة أساسية، تتمثل في حماية أمن الدولة من جميع الجوانب، التي تحتاجها لتحقيق تنمية شاملة (قانونية اقتصادية اجتماعية وصحية...)، ووفقا لهذه الغاية، يتم تصنيف تأثير وقوة الدول بمدى تحكمها في التأطير البيداغوجي والإنتاج العلمي.

وتتشكل المنظومة الأخلاقية وتُفَعَّل من أطراف متعددة، انطلاقا من الأستاذ المشرف على العمل البيداغوجي، والإدارة كمؤطر، والطالب كمحور للعمل البيداغوجي، بالإضافة إلى المجتمع ككل وما يحمله من قيّم، قد تساهم في ضمان الحماية من كل الممارسات التي تسيئ إليه، كاللجوء إلى استعمال الغش في جميع مراحل التحصيل الدراسي، والسرقات العلمية لإنجاز البحوت، وتمنع تأثيره الإيجابي في جوانب متعددة في الدولة وتساهم في منع الهيمنة الأجنبية وحماية الاستقلال والسيادة الوطنيين.

الكلمات المفتاحية: الأخلاق، البحث، السرقات العلمية، التنمية.

Abstract:

The pedagogical activity is closely related to the ethical system, which controls this field, to achieve the desired results, as it a strategic sector, which undertakes a basic task, which is to protect the security of the state, in all aspects, that it need to achieve comprehensive development (economic, social and health…),

The ethical system is formed and activated by multiple parties, and the values it carries that may contribute to ensure protection from all practices that harm it, such as the use of cheating in all academic levels and scientific plagiarism, during the completion of research, and prevent its positive impact in various aspects of the state, and contribute to preventing foreign domination and protecting national independenc**.**

Key words: The ethical system - Scientific Research - scientific plagiarism – global development

المؤلف المرسل: سامية سمري، الإيميل المهني: s.semri@univ-alger.dz

مقدمة:

تعد المنظومة الأخلاقية بما تحتويه من مبادئ قيمية الرصيد الذي لا يمكن الاستغناء عنه، في أي مجال من مجالات تواجد العنصر البشري، باعتبارها ضوابط توجه أي نشاط وتقوّمه، والنشاط البيداغوجي من هذه المجالات التي تعكس وجود فئة من نخبة المجتمع، التي يتطلع إلى مساهمتها الفعلية عبر أداء الدور البيداغوجي لتحقيق مجتمع متزن ومستقر، من خلال ما تتوصل إليه رفقة مختلف الفاعلين من إنجازات حقيقية في شتى الميادين، تظهر نتائجها بتضافر جهود العديد من الأطراف، على مستوى الأفراد والمجتمعات والدول عامة.

لكن إضعاف التلازم بين النشاط البيداغوجي والقيّم الأخلاقية، يجعل من تحقيق أهداف التنمية وتلاؤم الفرد مع محيطه...، غاية يصعب تحقيقها، وتضعف معه غايات هذا النشاط إجمالا، باستعماله كوسيلة لتحقيق أغراض ضيّقة، ومجسدا ـ كذلك ـ لمظهر من مظاهر الصراع والتنافس على المستويين الداخلي والخارجي، وبرزت أزمة غياب أخلقة المجال البيداغوجي في الدول النامية، ومعها بدأت تظهر الحاجة إلى ضرورة ضبط هذا النشاط وترشيده، والابتعاد عن كل العوامل المؤثرة سلبا في نتائجه، نظرا لأهميته وما يمكن أن يؤديه من وظائف حيوية، في الدولة عموما.

ونتيجة لغياب إستراتيجية تنموية، ظهر الحديث عن الكثير من المظاهر السلبية، التي أخذت تنتشر بقوة، في نطاق العمل البيداغوجي، كغياب الأمانة العلمية، بسبب السرقات العلمية، وضعف المعدل السنوي لإنجاز البحوث للباحث الواحد، وتراجع مكانة الباحث، كقيمة رمزية وعلمية في المجتمع، وأدى هذا الوضع كله إلى نشوء صعوبات بيداغوجية، أثرت على كفاءة التلقين والتحصيل العلمي.

وقد ارتبط مجال ودور النشاط البيداغوجي بأحد الاحتمالين، بتقدم أو تخلف الدولة،[1] ومما لا اختلاف فيه اعتباره دعامة أساسية لتحقيق نمو وتقدم الدّول ومجالا للتنافس فيما بينها، بتخصيص ميزانيات متفاوتة، فالدول المتطورة ومؤسسات القطاع الخاص تجد فيه عاملا أساسيا لتحقيق تطورها، والحفاظ على استمرارية احتلالها صدارة الترتيب في شتى الميادين، الاقتصادية والاجتماعية، والصحيّة... وهو ـ كذلك ـ عامل لا غنى عنه للخروج من دائرة التخلّف للدول الناميّة.[2]

فقطاع التعليم الجامعي من المجالات الحيوية والاستراتيجية، ولعلها تحتل المكانة الريادية في العديد من سياسات الدول، إذ لا يمكن أن نفصل بين قوة المجتمع والدولة ككل، دون وجود جامعة مؤهلة للارتقاء بالمستوى في كل المجالات، وجعلها منبرا حرا وعامل استقرار وقوة، غير أن هذه الغاية لا يمكنها أن تحقق، دون أن تكون الجامعة مضبوطة بمنظومة أخلاقية يلتزم بها الجميع، ويعمل على تطويرها وحمايتها، كلما طرأ تغيير على مستواها، ويمثّل هذا المسعى أربعة (4) أطراف أساسية في معادلة تلازم النشاط البيداغوجي والمنظومة الأخلاقية، وهم: 1)ـ الإدارة 2)ـ هيئة التدريس 3)ـ الطالب و4)ـ المجتمع.

فهؤلاء جميعا يمثلون معادلة متكاملة، لا يمكن اســتبعاد أحد مكوناتها، في بناء منــظومة أخلاقية

والالتزام بها، فالبعد الأخلاقي جزء من أعباء مكوني هذه المعادلة، وقد تميّزت بعض الجامعات الأمريكية باستحداث أقسام علمية، لدراسة وتدريس الأخلاق كـ "معهد كندي للأخلاق"، لتحقيق إنتاج علمي هادف ومؤثر،[3] وبإدراك أهمية هذه الأخلاق كعامل تأثير في بناء المجتمع، بتفعيل قيّم الصدق والأمانة والعدل..

وتعد الجامعة المحيط الأمثل لتحقيق مختلف الأهداف التنموية، بمختلف أبعادها،[4] نظرا لارتباط الدور الأكاديمي للأستاذ بمدى قدرته على إنتاج الأفكار والحلول، الداعمة لرقي المجتمع من كل النواحي، فهو دور مرتبط بنهضة الدولة ككل، انطلاقا من إدراك الدور الاستراتيجي لهذا الوسط.

ونظرا للضعف المتراكم والمتفاقم على مستوى النشاط البيداغوجي يواجهنا تساؤل مرتبط بالعوامل التي ساهمت في تراجع المنظومة الأخلاقية كضابط أساسي انطلاقا من النشاط البيداغوجي على المستوى الجامعي وما يحيط به؟

المحور الأول ـ عوامل إضعاف المنظومة الأخلاقية على مستوى التأطير الجامعي:

يتحدد نطاق التأطير على مستويين، يتمثل الأول في مختلف الأنشطة التي تقوم بها الإدارة، وثانيا في دور الأستاذ ومستوى تفاعله من الطلبة وبقية زملائه.

أولا ـ عوامل إضعاف المنظومة الأخلاقية على مستوى التأطير الإداري للنشاط البيداغوجي:

تقع على الإدارة على المستويين المركزي واللامركزي، مسؤولية الحفاظ على النشاط البيداغوجي ودوره، بإيجاد الحلول لما يعترضه من العقبات، بتحديد نقاط ضعفه، من خلال تأطيرها لنشاط هيئة التدريس إلى شؤون الطلبة، فهي على اتصال مباشر وغير مباشر بهذين الطرفين، فكل مهنة من المهن تؤطر بقيّم ومبادئ وحصيلة علمية ومهارات ترتبط بها، وتعد دراسة "فلكسنر" Flexner في 1915 الدراسة الأولى التي طرحت معايير متصلة بالمهنة، والتي منها وجود قواعد أخلاقية تحكمها.[5]

وتولى ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية التأكيد على رفض جميع مظاهر الفساد، انطلاقا من ذات كل فرد منتم للمنظومة الجامعية،[6] بغرض تحقيق النزاهة والإخلاص، في هذا المجال الحيوي والاستراتيجي، كما نصت ديباجة الدستور، في الفقرة الثالثة عشر (13) على سعي الجزائر للتصدّي للفساد، بالوقاية منه ومكافحته، وضرورة تسيير المؤسسة الجامعية تسييرا مراعيا للديمقراطية والأخلاق،[7] ويمكن تحديد مستوى تأطير النشاط البيداغوجي، بالنظر لعلاقة الإدارة بطرفين، وهما الأساتذة والطلبة، كعلاقة مباشرة، وفقا للعنصرين المواليين.

أ ـ علاقة النشاط الإداري بالأساتذة:

يمكن تشخيص دور الإدارة في تفعيل العمل البيداغوجي، انطلاقا من زاويتين، تتمثل الأولى في غياب استراتيجية نحو الإصلاح في هذا القطاع، والثانية في ضعف التكفل بانشغالات الأساتذة.

1 ـ غياب استراتيجية الإصلاح في العمل البيداغوجي:

من المهام التي تؤديها الإدارة الإشراف على التأطير الإداري لهيئة التدريس، كما تسعى لتتبع العراقيل المطروحة، على مستوى التعليم العالي ومواجهتها بموضوعية، دون اللجوء في إيجاد حلول تبدو

في مراحلها الأولى مؤقتة، لكن سرعان ما يتم اللجوء إليها مجددا كلما ظهرت هذه المشاكل، ومن أبرزها تدني نسب النـــجاح لدى الطلبة، فيتـم التركيز على الـــحل المســتعجل للمشكلة، دون التـــفكير في آثارها مستقبلا.

ومن الحلول التي عرفتها الجامعة الجزائرية الاعتماد على نظام الانتقال للطلبة، مع السماح بوجود دين إلى دينين، ويتيح هذا الأسلوب انتقال الطالب، رغم إخفاقه في النجاح في كل المواد، فينتقل بوجود مادة أو مادتين لم يتحصل فيهما على المعدل المطلوب، وتعتبران دينا عليه، إلى جانب المقرر من البرامج خلال السنة الموالية، وهو ما يشكل عبئا إضافيا على الطالب، مما يؤثر مجددا على مستوى استيعابه وتحصيله الدراسي، وبقي هذا الحل الذي اعتمد عليه لحل مشكلة الرسوب لسنوات عديدة، على الرغم من أنه خلال تلك الفترة تم اعتباره مجرّد حل مؤقت لتجاوز مشكلة ظرفية.

وفي إطار غياب إستراتيجية واضحة لإصلاح منظومة التعليم العالي على المستوى البيداغوجي، يظهر ذلك أيضا بتبني منظومة دون أن يقابلها توفير ما يناسبها من الإمكانيات... وتمت ملاحظة ذلك وفقا لتطبيق الإصلاح المرتبط بإدماج نظام الليسانس الماستر والدكتوراه (LMD) في الجامعة الجزائرية، وعدم تناسبه مع معطيات الواقع الذي تعيشه الجامعة، من قلة الإمكانيات وتزايد عدد الطلبة، في الطورين الأول والثاني، كنتيجة للاستجابة للضغوطات، برفع بعض المطالب كـ "الماستر للجميع"، فسياسة ديمقراطية التعليم نتيجة عدم تكييفها، مع الاحتياجات الفعلية للدولة، أنتجت تضخما في عدد المتخرجين، دون الاهتمام في نفس الوقت بنوعية التعليم، كانشغال واهتمام العديد من الدول.

وقد عرف النشاط البيداغوجي أسلوبا آخر، لتجاوز مشكلة تدني نسبة النجاح وهو أسلوب الإنقاذ، فقد أصبح معدل الطالب يغيّر، بداية من كل مادة إلى المواد الأساسية ونهاية بالمعدل العام، ليجد نفسه قد تحصل على ما يفوق خمسون (50) نقطة إضافية،[8] لا يد له في تحصيلها، وساهم ذلك في ضرب مصداقية العمل البيداغوجي، وفي المساس بمبدأ المساواة كمبدأ أخلاقي ودستوري، بالإضافة إلى إيجاد أجواء من الصراع بين أعضاء هيئة التدريس، التي انقسمت بين مؤيد ومعارض لهذا الأسلوب، ولكل وجهة مبرراتها وقناعاتها، لكن في الواقع هذا الوضع لا يخدم المسعى الحقيقي نحو الارتقاء بمستوى الجامعة الجزائرية، من كل النواحي، فالإصلاح المرتبط بالمنظومة الجامعية، وإن تطلب ذلك وقتا وجهدا، فإن تحقيق الغاية السامية من ورائه تستحق الصبر والمثابرة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بسمعة الجزائر ومقومات سيادتها.

ومن القرارات التي اتخذت ـ كذلك ـ ما تعلّق بمجابهة الوباء العالمي قرار التعليم عن بعد، دون وجود استعداد لذلك، فنسبة لا يستهان بها من الأساتذة لا يملكون الوسائل التقنية الحديثة، وبالتالي التحكم فيها، والتي تستجيب لتحقيق غرض استمرارية التعليم عن بعد ونجاحه، هذا إن كان على مستوى هيئة التدريس، فالوضوع بالنسبة للطلبة أكثر تعقيدا، باعتبار امتلاك الوسائل التقنية يقتصر على الطلبة الذين يمتلك أولياؤهم الإمكانيات المالية، التي تسمح لهم بتجاوز هذه العقبة.

ويثير هذا الموضوع مدى وجود الحرص على بلوغ مستوى من المشاركة الفعلية، لجميع الشركاء في العمل البيداغوجي، بمساهمة الأسرة الجامعية في اتخاذ القرارات واحترام اختصاص الأساتذة الباحثين في المسائل العلمية، فهذه المشاركة لجميع الفاعلين من شأنها أن تحقق الوصول إلى قرارات مشتركة، يتحمل فيها الجميع نتائجها، وتكون فرصة لاكتساب خبرة جادة، في الإصلاح المتصل بالمجال البيداغوجي، بأسلوب تشاركي وتشاوري.

2 ـ ضعف التّكفل باحتياجات الأستاذ:

مما يفترض على الإدارة أن تؤديه مهمة تحقيق المناخ الملائم، لأداء الأستاذ مهامه على الوجه الذي يحقق سبل نجاحها، وفقا ـ كذلك ـ لما ورد في ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، بتوفير ظروف التعليم لهيئة التدريس ـ عموما ـ، دون تدخل أو تأثير، مع ضرورة إحاطة الأستاذ الباحث، خلال ممارسته لعمله، بكل شروط تحقيق العمل المساعد على تحقيق الغاية من دوره، كتوفير الوسائل البيداغوجية التي تعزز تفرغه لمهامه، والبحث والتـــجديد المستمر للمعطيات العلمية وتحديثها[9] والتي يعتمد عليـــها في أدائه لدوره.

فمن مظاهر ضعف التكفل باحتياجات الأستاذ من قبل الإدارة والتي يقصد بها الإدارة على المستويين المركزي واللامركزي ـ كما أشرت ـ، نجد عدة نقاط من أهمها غياب البرمجة المرتبطة بتحسين المهارات، التعليمية والبيداغوجية للأساتذة، كالدّورات التكوينية الخاصة للارتقاء بمستوى الأداء، من الجانبين النفسي والاجتماعي، فهي من المبادرات التي يمكن للإدارة أن تتولاها، بغرض الارتقاء بمستوى الأداء البيداغوجي.

ويمكن القيام بهذا الدور من خلال إقامة ندوات أو أيام دراسية، لعرض مهارات وخبرات الأساتذة واقتراح سبل ترقيتها، وكذا دورات في تطوير خبرات الأساتذة في استعمال التكنولوجيات، المرتبطة بالتحصيل العلمي والنشاط البيداغوجي عموما، أمام ضعف التأقلم مع المعطيات الجديدة، سواء تعلقت بالتحكم في المعطيات التكنولوجية أو بتحيين المعلومات، وتفضيل البعض أسلوب قرصنة أعمال الغير، دون وجود رقابة وردع مناسب لذلك.

بالإضافة إلى السعي إلى اكتساب مختلف المهارات المرتبطة بالتنمية البشرية،[10]كجزئية أساسية، ترتبط بمفهوم واسع للتنمية بمختلف صورها، وما يمكن أن تحققه بمساهمتها في تزويد المجتمع بالإطار البشري المؤهل في شتى الميادين.

إلى جانب ما تم طرحه، يتصل التكفل بانشغالات الأستاذ تحلي الإدارة بالاحترام والابتعاد عن كل صور العنف وعدم التحيّز، أو تدخل في مجال اختصاص الأستاذ،[11] فعدم تصديها مثلا لظاهرة الغش بالقدر الكافي، يؤثر على ضمان الجودة المطلوبة في النشاط البيداغوجي، كما يستلزم تحقيق هذا المناخ في الحياة العملية، ضرورة اكتساب الموظفين الإداريين والتقنيين القدر الكافي من الكفاءة المهنية، والتحلي

بمجموعة من المواصفات، المتصلة بالانضباط كعدم التحيّز كذلك، وحماية موضوعية النتائج، والتصدي لأي محاولة تخل بهذا الدور، مهما كان مصدرها، فهذا الجانب من العراقيل التي تعيق تحقيق ظروف عملية مناسبة، لهيئة التدريس.

ويعد ضعف تمويل البحث العلمي من المحاور التي ساهمت بدورها في ظهور مشكلات ارتبطت بنتائج سلبية، كهجرة الأدمغة وتراجع معدّل إنجاز البحوث للباحث الواحد، إلى أدنى مستوياتها، مقارنة بالدول المتقدمة، كما أدى ضعف التمويل في هذا القطاع كذلك إلى بحث الأستاذ المستمر عن مصادر أخرى لتحسين قدرته الشرائية، مما أثر لاحقا على عدم قدرته على التفرغ للبحث العلمي، كعامل إثراء للعمل البيداغوجي، وضعف تمويل البحث العلمي له تأثيره أيضا على مستوى تقدير الأستاذ لمهمته، فالتمويل المناسب يعد حافزا للأستاذ الباحث... وأدى كل ذلك إلى غياب الارتباط العضوي بين البحث العلمي واستراتيجية التنمية،[12]من خلال الارتباط الكبير بين نتائج البحث بعوامل تحقيق مختلف صور التنمية في الدولة، وقد أشارت المادة 68 من الدستور إلى عمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه بهدف خدمة التنمية المستدامة للأمة.

وقد جرّ عائق ضعف التمويل إلى غياب الفضاءات المخصصة للأساتذة، بهدف مناقشة الاهتمامات الفكرية المشتركة، أو فضاءات مساعدة للأستاذ على مستوى الجامعة، وما يتطلبه ذلك من تخصيص قاعات تتوفر فيها الشروط الأساسية، من إضاءة وتهوية، مع ضرورة توفير متطلبات البحث، من تدفق مناسب للأنترنت، وتخصيص أماكن للأساتذة في المكتبة، وإثرائها بالدّوريات والمراجع الحديثة، وتخصيص أماكن لاستقبال الطلبة عموما والذين يتولون الإشراف عليهم.

ومن النقائص المرتبطة بمستوى من مستويات تكفل الإدارة بانشغالات الأساتذة، نجد ـ كذلك ـ تكليف أعباء بيداغوجية لأساتذة غير متخصصين، دون اهتمام بالنتائج التي يمكن ظهورها... على مستوى أداء الأستاذ من جانب أدائه البيداغوجي، وكذا من جانب مستوى تواصله مع الطلبة، ومدى قدرته على تحقيق تواصل مجدي، لضمان الاستيعاب المطلوب للمادة المدرسة.

ب ـ علاقة النشاط الإداري بالطلبة:

لا يقتصر نشاط الإدارة على هيئة التدريس، بل يمتد إلى الطلاب كذلك، بتوفير ظروف ملائمة لتحقيق شروط النجاح،[13] خلال مسارهم الدراسي، لكن هذا الدّور قد تعترضه عوامل تعيق تحقيق هذه الغاية، من خلال مشكلة العدد الهائل للطلبة المقبولين على مستوى الجامعات، وعدم مواجهتها بحلول موضوعية، رغم عدم تطابق ذلك العدد الكبير، مع الاحتياجات الحقيقية للدولة، ويُظهر ذلك بوضوح غياب استراتيجية جادّة في هذا المجال ـ كما أشرت ـ، فالتركيز على التوسع الكمي أثر على مستوى التحصيل الحقيقي للطلبة، وساهم في تعتيم معرفة المستوى الحقيقي للطلبة، والتمييز بين النجباء وغيرهم، وعرقلة التنافس الإيجابي في بناء الصفوة والنخبة في المجتمع.

كما يساهم عامل كثرة عدد الطلاب في إضعاف مستوى أداء الأساتذة، فالنظم التعليمية تقوم على مراعاة عدد الطلبة، بالقدر الذي يسمح للأستاذ بأداء دور منتج ومؤثر في مستوى التحصيل، كما يمتد تأثير العدد على استيعاب الطلبة وتركيزهم، ويصعّب عملية إصغاء الأساتذة لاهتماماتهم وانشغالاتهم، وقد كان عدد الطلبة من الانشغالات التي صعبت من مهمة الأساتذة سواء كان الأمر على مستوى المحاضرات أو الأعمال التطبيقية، وخلال السنوات القليلة الأولى لتطبيق نظام الليسانس والماستر والدكتوراه، تمت مراعاة العدد بتخصيص عدد مناسب للطلبة المتحصلين على البكالويا بمعدلات حسنة، على مستوى الأعمال الموجهة، ساهم في تحقيق غايتين وهما تيسير مهمة الأستاذ وإبراز نسبة جيدة من الناجحين، فاقت مستوياتها بعد ارتفاع عددهم.

وأدى العدد الكبير للطلبة إلى إضعاف النتائج الدراسية، على المستويين الفردي والعام، وإلى صعوبة انتقالهم إلى المستوى الموالي من الدراسة، مما أدى إلى ظهور مشكلة تضخيم النتائج المتحصل عليها، لمواجهة هذه المشكلة، ويؤثر هذا الوضع المرتبط بالنتائج الدراسية على الواقع الحقيقي لمستوى التحصيل الدراسي، بسبب الرغبة في تغطية العجز والتقصير في أداء الدور المطلوب في التعليم، بالبحث عن الحلول المطلوبة، لتجاوز المشكلة بواقعية.

ثانيا ـ عوامل إضعاف المنظومة الأخلاقية على مستوى التزامات الأستاذ:

أشار ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية إلى التلازم بين دور التعليم والأخلاق، فكل أستاذ قبل مباشرة مهامه لا يمكن اعتباره مؤهلا إلا كان محترما لمبادئ آداب وأخلاقيات التعليم الجامعي.

ويطرح موضوع التزامات الأستاذ ما يمكنه القيام به على ثلاثة مستويات، يتعلق المستوى الأول بواجباته اتجاه مهمة التعليم، من خلال الدروس الذي يتولى تحضيرها بموضوعية وأمانة، فهو من المرتكزات التي تحدد دور الأستاذ، وصولا إلى التقييم الجاد غير المنحاز، والمتابعة الفعالة لعمل الطلبة خلال مراحل التحصيل الدراسي... أما المستوى الثاني فهو متعلق بتواصله وعلاقته مع الطلبة، سواء كانوا على مستوى التدرّج أو ما بعده، وما يمكن أن يحققه من دور إيجابي ينعكس على نتائجهم الدراسية، بصفة تحقق إيجابية البحث وتضمن استمراريته، من خلال تكوين النخبة القادرة على ذلك.

أ ـ عامل إضعاف المنظومة الأخلاقية على مستوى الالتزامات الذاتية للأستاذ:

بالرجوع إلى التزامات الأستاذ الذاتية،[14] فإن النقائص التي تميّزها ساهمت في تراجع المنظومة القيمية، بتخلي الأستاذ عموما عن مهامه أو التقصيثر فيها.

1 ـ النقائص المرتبطة بالتزامات الأستاذ:

من النقائص المؤثرة في بناء منظومة أخلاقية، ما تعلق بمستوى التزامات الأستاذ، فهذا المجال يتطلب التجديد، كلما ظهرت الحاجة لذلك، لكن في واقع الحال نجد غياب خضوع الباحثين لتدريب

مستمر لتطوير مهاراتهم، وإن لم يكن ذلك من الأعباء التي يمكن أن تتكفل بها الإدارة، حرصا منها على توفير مؤهلات أفضل للأستاذ، فإن ذلك ينبغي أن يكون من الاهتمامات الذاتية للأستاذ، ومن مبادراته لتحسين مستوى تحصيله المعرفي، ورفع مهاراته في التلقين والارتقاء بالمستوى، من جميع النواحي.

فالجامعة ـ عموما ـ ترتكز على الأستاذ الكفء، بما يتمتع به من مؤهلات علمية ومعرفية، يكتسبها من خلال المصادر المعرفية المتدرّجة، وباجتهاده ومبادرته الشخصية لتطوير قدراته ـ الذاتية ـ، وسعيه لتحقيق تكوين جيّد كفيل بتحقيق تواجد فعّال، وبما يكتسبه كذلك من صفات أخلاقية، تعزز اقتناعه بأهمية دوره، بالتزامه آداب وأخلاقيات المهنة،[15] فالكفاءة الأخلاقية يتم تشكيلها انطلاقا من التنشئة التي يتلقاها مبدئيا من الوسط الأسري، بترسيخ قيم النزاهة والأمانة والإخلاص ... وغيرها من القيّم، في محيط العمل، من خلال اتصاله بالإدارة وزملائه وكذا والطلبة، ومدى تأثيره للمساهمة في بناء منظومة أخلاقية متكاملة، عبر تمسكه بهذه القيّم، لتصبح قابلة للامتداد أكثر فأكثر، في السلوك العام للأفراد.

كما يوازي اشتراط توفير الظروف الملائمة لعمل الأستاذ، كالتزام تقوم به الإدارة بالدرجة الأولى، ضرورة اتصافه بالكفاءة العلمية والأخلاقية، باعتبارهما شرطان أساسيان في تطوير الجامعة، فتوفير الشروط المادية لا يمكن أن يحقق الأهداف والمخططات والسياسات التي يتم تبنيها، دون قيام الأستاذ بأداء مهامه،[16]والكفاءة قد تحصل بوجود رغبة واستعداد لدى الأستاذ للبحث وتحسين حصيلته المعرفية، وتحيينها وتدعيمها بالمهارات المرتبطة بالتدريس على المستوى النفسي والتعليمي، بتقدير واستيعاب التفاوت بين الطلبة في قدراتهم، بالإضافة إلى مدى قدرته على التجاوب والتأقلم مع الأساليب الجديدة في التقنيات الحديثة، سواء في مجال البحث أو بغرض التواصل مع الطلبة، وهذا الاستعداد مسألة متفاوتة بين الأساتذة في مستوياتها، بالإضافة إلى دور الإدارة في تحقيق هذا المسعى، وتحفيز الأستاذ بتنظيم نشاطات أو اتخاذ تدابير، يمكنها تدعيم الكفاءة والارتقاء بها.

ومن السلبيات أو النقائص الذاتية ـ كذلك ـ التي تلاحظ على مستوى النشاط البيداغوجي، ضعف قدرة الأستاذ على إيصال المعلومات،[17]فليس كل حامل للشهادات العليا ضامنا لتأهيله لأداء مهمته، من خلال القدرة على تبسيط المعلومات والاجتهاد لإيصالها للطلبة، ويتوقف ذلك على مدى رغبة الأستاذ في تعلم مهارات الإلقاء والتلقين، ولا يمكنه أن يجد الأمر جاهزا دون السعي لاكتسابها، سواء بالتواصل مع غيره من الأساتذة ذوو الخبرة والكفاءة، بطلب الاستفادة منهم والحرص على تعلمها وتطبيقها، بالإضافة إلى تحصيله الذاتي عن طريق الدّورات التّدريبية الخاصة بهذا الشأن، وهي متاحة بشكل كبير، خاصة ما توفره وسائط التواصل الاجتماعي.

إضافة إلى ما سبق ذكره نجد عائقا آخر، مرتبط بغياب المتابعة والمرافقة للأساتذة الجدد، الملتحقين بقطاع التعليم العالي، إذ يتولون مهمة التدريس دون سابق دراية بأساليب ذلك، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تشكيل صورة سيئة عن الأستاذ،[18]وهذه المتابعة قد تكون بدافع ذاتي من الأستاذ، بقيامه بطلب المشورة والنصح، ممن سبقوه خبرة من المجدّين في الميدان، فيختصر الوقت لتعلم بعض أساليب التدريس،

باستفادته من هذه التوجيهات الممكنة، كما يمكن للإدارة أن تتولى ذلك، ببرمجة ندوات تكوينية للأساتذة الجدد، يتولى الأساتذة القدماء تقديم حصيلة خبرتهم، من خلال دروس نموذجية، في كيفية تحضير الدروس وتقنيات الإلقاء، وكل ما يتصل بذلك.

2 ـ النتائج المترتبة على ضعف التزامات الأستاذ:

من النتائج التي أبرزها ضعف التزامات الأستاذ ـ عموما ـ على سبيل المثال لا الحصر تراجع معايير التّقييم الحقيقي للطالب بموضوعية وأمانة، بوجود تدخلات لا ترتبط بالنشاط البيداغوجي، كتدخل الإدارة في ذلك، والبعض من هيئة التدريس، وكذا أصحاب النفوذ نتيجة عدم التمييز بين العلاقات الشخصية وموضوعية تقييم الطلبة.

كما تظهر نتيجة أخرى، وهي ارتباط البحث العلمي لدى الأستاذ بما يحقق الرغبة في الحصول على درجة علمية أو ترقية، قد لا ترتبط فعلا باحتياجات التنمية[19]وتصبح مجرد أرقام تذكر في تقارير لا تعكس فعلا مستوى البحث العلمي، وهذه الرغبة لها ما يبررها، فنقص تمويل البحث أدت إلى سعي الأستاذ إلى البحث عن بدائل، لتحسين المستوى المعيشي، ويشكل هذا الوضع قطيعة فعلية في الارتباط بينه كباحث من الناحية النفسية، بوجود رغبة للبحث، وتطوير كفاءته البيداغوجية، والنتائج التي يمكن أن يحققها، أما إذا ارتبط البحث بوجود هدف غير متصل بالارتقاء بالبحث العلمي، فإن استمراريته وجديته تنتهي بمجرد تحقيق هدفه المادي.

كما يلاحظ على مستوى العلاقات بين مكوني هيئة التدريس، افتقار المبادرات لبرمجة دورات يتم فيها عرض مختلف الخبرات، بين الأساتذة لتحقيق الاستفادة المتبادلة فيما بينهم، والوصول إلى سبل ترقية ما يرتبط بالإلقاء والتلقين وحتى أساليب التعامل مع الطلبة، للحد من ضعف مستوى التواصل معهم وتحسينه... فالتعامل مع ما يحيط بالأستاذ من طلاب أو زملاء أو التأطير الإداري... تجعله أكثر حاجة للتحلي بالأخلاق، ولهذا تقع على عاتقه مسؤولية القيام بدور تربوي، بهدف تلقين القيّم التي يؤمن بها المجتمع، قبل التفكير في عملية التلقين المرتبط بتقديم المعلومات المتصلة بالاختصاص، وينعكس مستواه في التعامل مع فئة الطلاب وثقافته على أخلاقهم.[20]

ب ـ عوامل إضعاف المنظومة الأخلاقية على مستوى تواصل الأستاذ مع زملائه:

يحقق النطاق المهني المتزن دافعا هاما لعمل الأستاذ، وسط زملائه، ببناء أجواء من روح التضامن والتشجيع والتقويم... وهي مسؤولية فردية وجماعية في آن واحد، ومتبادلة بين مكوناتها، فمن أهم عوامل إنجاح الوسط الجامعي المحفز على تفعيل مختلف النشاطات، اجتناب كل مظاهر العنف المعنوي والمادي، مع التزام الاحترام المتبادل على اختلاف مواقعهم، فبيئة العمل تؤثر في فاعلية الأستاذ أو العكس، إذ يمكن أن يتأثر سلبا من خلال بعض الممارسات كالاتكالية وضعف المبادرة أو انعدامها.

ويلاحظ ـ كذلك ـ في الوسط المهني الجامعي غياب روح التضامن، بين الأساتذة في الإنتاج

العلمي... وكذا غياب التشجيع المتبادل، وتقويم أعمال بعضهم البعض، قبل الوصول إلى مرحلة النشر، وتفضيل أسلوب الانتقاد واستصغار الجهد المبذول، بإبراز عثرات ونقائص بعضهم البعض، في أعمالهم، دون اختيار أسلم السبل من خلال اتخاذ مواقف إيجابية، كقراءة وتقويم الأخطاء الممكنة وتصويبها، وفي هذا السلوك امتثال لقاعدة أخلاقية، حثّنا عليها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، حين قال "المؤمن مرآة أخيه..."،[21] بتنبيهه وإرشاده ونصحه لتجاوز عيوبه، والارتقاء بمستواه، لكن يتم تفضيل الانتقاد غير البنّاء، وانعكاس ذلك سلبا على الأجواء النفسية العامة، في الوسط الجامعي، واللجوء ـ بذلك ـ للمنافسة غير الأخلاقية، مما يؤدي إلى وتراجع الباحثين لعدم وجود تدعيم نفسي، كحافز ضروري لدى البعض منهم، وبناء هذا العامل النفسي مسؤولية الجميع، ممن ينتسبون للتعليم، أو للقطاع بأكمله، من إدارة مهيكلة للنشاط البيداغوجي على اختلاف مستوياتها، وكذا الطلبة عموما.

ويظهر مشكل آخر على مستوى التزام الأساتذة بالإشراف على تسيير الامتحانات، كمرحلة هامة في عملية تقييم التحصيل الدراسي، إذ نجد التباين في مستوى استجابة الأساتذة، للالتزام بمهامهم، بالتّهرّب من الحراسة، إلا لنسبة قليلة منهم، قد لا تؤثر في ضمان السير الحسن للامتحانات ـ بشكل دائم ـ، وعند تواجدهم يكون حضورهم غير إيجابي، باتخاذ بعض الممارسات، كالتغاضي عن بعض محاولات الغش، وما يعقبها من سلوكات لا ترتبط بآداب والتزامات الطالب الجامعي، لتفادي التهديدات، أو سماع ما يمكن من العبارات الجارحة، فيتم تفضيل خيار التجاهل والتملّص من المسؤولية، أمام غياب الحماية اللازمة لهم، كما يؤدي هذا الوضع إلى عدم مساندة زملائهم عند الوقوف على محاولات الغش، وصولا إلى الغياب التام للأساتذة خلال فترة الامتحانات، التي تشكل لدى البعض أصعب فترة من التزامات الأساتذة.

ومن المظاهر التي لا تعكس المستوى المفترض للإطار الجامعي، نجد استغلال النشاط البيداغوجي، من خلال المناقشات العلمية فرصة للانتقام ولتصفية الحسابات الشخصية، التي لا تخدم مستوى العمل البيداغوجي، وقد عبّر "ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية" عن ذلك بالنص على ضرورة الإنصاف بعدم التحيّز، إذا تعلّق الأمر بالتقييم والترقية والتعيين، لما في ذلك الأمر من تضييع لحقوق الأفراد، وتفويت فرصة الحصول على كفاءات، قد يكون لها دور في الارتقاء بالأداء الجامعي.

بالإضافة إلى ما تم ذكره من ممارسات لا ترتبط بأخلاقيات التعليم العالي، نجد اللجوء إلى تغيير أعضاء لجان المناقشة عند وجود غش، من خلال السرقات العلمية التي يتم اكتشافها، فيتم التهرّب من ذلك، باستبعاد العضو المناقش أو تغيير اللجنة المشكله لذات الغرض، مع انتشار آفة الواسطة في تقييم البحوث حتى على مستوى الدكتوراه والترقيات كذلك.

جـ ـ عوامل إضعاف المنظومة الأخلاقية على مستوى علاقة الأستاذ بالطلبة:

يعد كل من الأستاذ والطالب أساس الجامعة وركيزتها، فبهما يتم تقييمها، بالحكم عليها بالنجاح والفعالية أو الفشل، انطلاقا من أداء كل منهما دوره [22] المطلوب، فالتّدريس مهنة لا يقدّرها إلا من

يدركون مكانتها ورسالتها، بهدف تزويد الأجيال بالحقائق والمعطيات العلمية، والمبادئ التربوية التي تعود بالفائدة عليها،[23] وتساهم بشكل كبير في إعادة إنتاج النخب في الدولة، لضمان استمراريتها في أداء وظائفها الحيوية.

ومما لا اختلاف فيه أهمية الدور الإصلاحي الذي يمكن أن يؤديه الأستاذ، من خلال مهمة التعليم، فهي لا يمكن أن تكون مجالا لامتصاص البطالة أو لتحسين مستوى الانتماء الاجتماعي، ويبدأ الضعف من خلال غياب السعي المناسب، لتطوير القدرات عن طريق تحسين أدائه، من الجانبين البيداغوجي والبسيكولوجي، المرتبط بالحفاظ على الأجواء النفسية، سواء لزملائه أو للطلبة عموما.

فمن العوامل المؤثرة سلبا على دور الأستاذ، غياب الفاعلية وضعف قدرته على تحويل الدّرس إلى فرصة يترقبها الطلبة باهتمام وحرص كبيرين، فحيوية الأستاذ تعد عامل تحفيز للطلبة، حسب "شرمان" "Sherman" و"بلاكمان" "Blackman"، وأن المادة المدرسة تكون أكثر جاذبية وتشويقا للطلاب مع الأستاذ الذي يضفي هذه الحيوية،[24] مع عدم إهمال عامل الحزم في تسيير الدّرس، وضرورة تحقيقه للاتزان الانفعالي واحترام رأي الطلبة وتشجيعهم، وحرصه على تفهم الفروق الفردية بين الطلاب، وأخذها بعين الاعتبار، مع عدم إهماله للوقت المخصص للدرس، بكفاءته في التحكم في المدة الزمنية للدرس، بتوزيع عناصره على ما هو متاح من وقت، بطريقة متزنة، تساهم في تسهيل استيعاب الطلبة وتذكر المعلومات الواردة في الدرس.[25]

بالإضافة إلى عدم إدراك وتفهم الاختلافات الموجودة بين الطلبة ومراعاتها، إذ ينبغي على الأستاذ التركيز على تحقيق تكافؤ الفرص كضرورة بين الطلبة، ويتضح ذلك على مستويات عدة، كالتكافؤ في الأسئلة المطروحة، بمراعاة الوقت المناسب لها، وكذا عدد الأسئلة وانسجامها مع المقرر، ومحاولة التنسيق بينها، فقد نجد تباين واضح خلال فترة الامتحانات في مادة واحدة مشكل من أربعة أسئلة كلها إلزامية، بينما امتحان آخر بسؤال واحد، أو بسؤالين يتاح فيها الاختيار لسؤال واحد فقط، بالإضافة إلى العناية بصياغتها بأسلوب واضح.

ويمكن تحقيق تكافؤ الفرص بين الطلبة في أسلوب طرح الأسئلة، إذ يظهر التزام آخر في تحقيق هذه الغاية، وهو الحراسة، كعامل لا يقل أهمية في مراحل تقييم الطلبة، بالقيام بها على أحسن وجه منعا للغش، ويطرح هذا المستوى التباين في الحراسة وتأثيره على إجابات الطلبة، فالقاعات التي خضعت لحراسة صارمة يختلف وضعها عن القاعات التي لا يلتزم فيها بعض الأساتذة بالحراسة المطلوبة، لعدة اعتبارات، فيظهر الطلبة الذي وجدوا الظروف ملائمة لاستعمال الغش، أكفأ من الذي لم يتمكنوا من ذلك، أو يتساوى الطلبة المستعملين للغش مع الطلبة الذي لم يلجئوا إلى هذه الوسيلة، رغم الفرق بينهما، ويؤدي ذلك إلى عرقلة المساهمة في بناء النخبة، التي تحقق استمرارية استقرار الدولة، بما تنتجه من قوة علمية، وكعامل أساسي في تحقيق التنمية بشتى صورها.

ويظهر مستوى آخر من تحقيق تكافؤ الفرص على مستوى مرحلة التقييم لعمل الطلبة، وكما هو معلوم أن التقييم يخضع لعوامل عديدة، قد تؤثر في موضوعيته، فالأستاذ يفترض فيه التقييم المحايد وعدم التحيّز، كما نصّ عليه الميثاق المتعلق بآداب وأخلاقيات التعليم، لطرف ما والابتعاد عن أي شكل من أشكال التّمييز، سواء تعلق الأمر بتمييز على أساس جنسي أو عرقي أو انتماء إثني أو لوضع اجتماعي،[26] أو أي صورة من صور التّمييز.

وتتطلب مثل هذه الوضعية احترام آراء الطالب أو استنتاجاته، حتى وإن كان مخطئا، بعد بذله جهدا واضحا، والتركيز على مستوى اجتهاده في البرهنة على وجهة نظره، ومما يلاحظ في الوسط الجامعي التعامل غير اللائق وعدم احترام رأي الآخر[27] دون أن يكون في ذلك مساس بالقيّم والمبادئ التي يرتكز عليها المجتمع، فالتقييم ينطلق من محتوى البرنامج الدراسي المقرر للمقياس الممتحن فيه، وأن لا يجعل من الامتحان فرصة لتأديب الطلبة، أو الانتقام منهم، إذا ما اتخذوا سلوكا لا يرضي الأستاذ.

ومما يلاحظ كذلك على مستوى التزامات الأساتذة اتجاه الطلبة افتقاد عامل القدوة، بتراجع الأمانة العلمية على مستوى مراحل البحث العلمي، من خلال سمعة الأستاذ، ونظرة الطلبة لمثل هذه الممارسات على أنها أصبحت تحظى لالقبول، مادام الأستاذ لم يتردد في اتخاذ مثل هذا السلوك، فخطورة السرقات العلمية كمثال، تكمن كذلك في تأثيرها على مصداقية وثقة الوسط الجامعي، إذ يصبح مجالا غير منتج وغير محقق للغايات التي ترجى منه، وقد يحوّل إلى عبء حقيقي.

وقد زاد في الأمر تعقيدا عامل التكنولوجيا كسلاح ذو حدّين، وتأثيرها على أخلاقيات العمل البيداغوجي، بإبراز متسارع وعميق لظاهرة الغش، فتوعية الطلبة بآفة السّرقات العلمية، تقع على الأستاذ كقدوة بسلوكه وتوجيهاته، بالحرص على ضرورة ترسيخ احترام الأمانة العلمية، بذكر البيانات المتعلقة بالمرجع المعتمد عليه، لمنع الغش،[28] والسعي للحفاظ على الأمانة، بالتقيّد بأساليب البحث العلمية، كغاية تفترض الكفاءة العلمية،[29] احتراما لجهد الغير فيما بذل من جهد، وتوعيتهم بخطورة انعكاساته، وقد ارتبط ارتفاع نسبة السرقات العلمية بشكل كبير بالتطور الرقمي، وهي ظاهرة انتشرت أكثر في الوسط الجامعي،[30] فدور التكنولوجيا يبرز باعتبارها أداة من شأنها تسهيل عملية البحث، للوصول إلى المعلومة، وليس لغرض أخر لا يخدم هذه الغاية.

المحور الثاني ـ عوامل إضعاف المنظومة الأخلاقية على مستوى المحيط الاجتماعي:

يمثل المحيط الاجتماعي الخارجي كل من الطلبة المستفيدين من الإطار البيداغوجي في الجامعة، والمحيط الاجتماعي كمؤثر في بناء السلوك، على مستوى الطلبة والأساتذة، وكذا الإطار الإداري المنظم للعملية البيداغوجية ككل.

أولا ـ عوامل تراجع التزام الطلبة بواجباتهم الأخلاقية اتجاه الجامعة:

لا يمكن اختزال الطلبة من المعادلة المتكاملة في بناء ونجاح النشاط البيداغوجي، إذا ما اعتبرنا أن

الطلبة يشكلون الرصيد الذي ينبغي أن يعوّل عليه، كمورد بشري لإعادة بناء النخبة، وفي تزويد الدولة بالكفاءات التي تتولى إدارة مختلف شؤون الدولة، بدراية وكفاءة علمية وأخلاقية، لكن بوجود نسبة لا يستهان بها من الناجحين بمعدلات أدنى من المطلوب، لا يمكن للطلبة تقدير فرصة التعليم والحصول على مقعد بيداغوجي في الجامعة، دون وجود مؤهلات وجهد حقيقي يليق بالانتساب للجامعة، مما يؤدي إلى تعقيد المهمة البيداغوجية للأستاذ، على مختلف المستويات، فالمساهمة السلبية في أجواء الامتحانات، من طرف نسبة كبيرة من الطلبة، يعد المجال الأكثر وضوحا، في تحديد الدور السلبي في تبني وانتشار الممارسات السلبية، رغبة في التأثير مباشرة على السير الحسن للنشاط البيداغوجي، وبالتالي التأثير في النتائج، ويعكس مثل هذا الحال وجود أزمة حقيقية في المنظومة الأخلاقية.

بالإضافة إلى أن تنامي ظاهرة الغش وأساليبها، خلال إجراء الامتحانات لازمها اعتبار مهمة الأستاذ أثناءها عند انضباطه وسعيه لتحقيق امتحانات نظيفة، لا يمكن قبولها من الطلبة غير القادرين على اجتياز الامتحانات، بكفاءة واتزان، كما أن ظاهرة الغش امتدت كذلك إلى مستوى البحوث المقدمة، خلال المسار الدراسي لمرحلة الليسانس، بالاعتماد على بحوث جاهزة تحت الطلب، دون مراعاة للمنهجية السليمة، ودون استيعاب لمضمونها، مع استمرارها خلال مرحلة الماستر، وارتفاعها وانشغال الطالب بالحصول على الشهادة دون الاهتمام بالكيفية المشروعة في تحقيق ذلك، وامتداد الغش أيضا إلى مرحلة الدكتوراه، التي يفترض أنها مرحلة للتحصيل الحقيقي، وارتباط الباحث بالبحث وبناء رابطة قوية، لا تخترقها الممارسات غير المتصلة بالبحث الجاد، وما يتطلبه من ضوابط أخلاقية، فظاهرة الغش مستمرة في انتشارها دون أن تجد الجهود الكافية للحد منها.

ومن الضمانات التي من شأنها تحسين مستوى عمل الطالب، أنه ينبغي أن يحظى باحترام يمنع تعرضه لأي تمييز مهما كان نوعه، واحترام رأيه، وتقييمه تقييما لا تحيّز فيه[31]بالإضافة إلى الحق في تأسيس جمعيات طلابية، بهدف تفعيل تواجدهم في المؤسسة الجامعية، دون أن يكون هذا الحق مبررا للتدخّل في النشاط الإداري لهذه المؤسسات، مع الالتزام بمجموعة من الضوابط، كاحترام مكونات الأسرة الجامعية، واحترام النتائج الخاصة بلجان المداولات، والتحلّي بالحس المدني وحسن الخلق في سيرته، بالابتعاد عن كل الأساليب المؤثرة في أداء العمل البيداغوجي، والتزام قواعد الأمن والنظافة[32]

ثانيا ـ عوامل ضعف المنظومة القيّميّة في المجتمع:

بداية لا يمكن فصل أي سلوك عن السياق الاجتماعي الذي يؤطره،[33] فالقيم السائدة في المجتمع تعد انعكاسا لمستوى النضج والوعي فيه، وهي بمثابة عامل استقرار، بما تحمله من نواهي وأوامر وردود فعل لاتخاذ السلوكات الإيجابية، ونبذ كل تصرّف لا يحمل قيمة أخلاقية، فمن العوامل التي ساهمت في إضعاف المنظومة الأخلاقية وانعكاسها على النشاط البيداغوجي، نجد نقص الوعي لدى مكونات

المجتمع، بقيمة التعليم وأهميته، واعتباره مصدرا لحل المشاكل المطروحة في المجتمع، بحكم غياب ذهنية وثقافة تقدير واحترام العلم.

ولعل الذي كرس هذا الواقع المسار الاجتماعي الذي عايشته الجزائر، خلال فترة الاحتلال وتراجع كبير للتعليم، رغم جهود الإصلاح التي بذلت آنذاك، وعلى رأسها ما قامت به "جمعية العلماء المسلمين"، لكن بقيت نسبة كبيرة لم تنل نصيبها من التعليم، خاصة أمام مساعي الاستعمار الفرنسي لحرمان الجزائريين منه، ورغم ما بذلته الجزائر بعد الاستقلال، إلا أن التعليم بقي مستهدفا، وهو مجال صراع بين الأمم، فقد ذكر المفكر الجزائري "مولود قاسم ناين بلقاسم" أنه منذ أكثر من ألفي سنة قام أرسطو في كتابه "السياسة"، بتحديد وسائل أربعة يمكن بواسطتها بقاء الإستعمار، وعلى رأسها التجهيل.[34]

وانعكس ذلك على تراجع سلم ترتيب الأولويات في القيّم الاجتماعية، بتراجع احترام الأستاذ، ومن ورائه التعليم، وحلول أطراف أخرى بدلا عنه، كتقدير المؤثرين الاجتماعيين والمنتسبين للجانب الفني والرياضي، رغم عدم ارتباط نشاطهم بما يحقق النفع المطلوب على المجتمع ككل، فالإطار الاجتماعي العام المحدد للقيمة الرمزية للأستاذ ومكانته، ترتبط بالظروف الاجتماعية التي يؤدي فيها الأستاذ عمله، وتنعكس بدورها على مكانته في هذا المجتمع، فغياب التقدير والاحترام، كحافز معنوي له، ويؤدي إلى تأثر الأستاذ وانحسار وتراج دوره، مسايرة منه لنظرة المجتمع هذه، وانعكاس ذلك على مستوى جديته، في تحمل مهامه، كما تتحمل فئة من مكوني الأسرة الجامعية مسؤولية ما آلت إليه مكانة الأستاذ والتعليم بوجه عام، بقلة الحرص على حماية نزاهة ومكانة العمل البيداغوجي وهيبته، بالابتعاد عن الممارسات غير الأخلاقية.

ومع وجود النقائص التي ذكرت ـ من قبل ـ والمؤثرة سلبا على مكانة التعليم العالي، نجد غياب الاستنكار المعنوي والمادي لكل المظاهر السّلبية في الوسط الجامعي، فالغش ـ كما أشرت من قبل ـ أصبح أمرا مستساغا، وقد تكون الأسرة التي تعد الحصن الأول للقيّم الاجتماعية، داعمة في أحيان كثيرة لهذه الظاهرة الخطيرة، سببه ضعف التنشئة الاجتماعية، انطلاقا من الأسرة التي تراجعت عن دورها، وكذا باقي المكونات الاجتماعية، وما يمثله ذلك من توجه نحو إقصاء القيّم والمبادئ، التي ترافق الفرد في جميع مراحله الدّراسية، من التلميذ إلى الطالب وصولا إلى الأستاذ.

ومن النتائج المترتبة ـ أيضا ـ نقص الوعي بقيمة العمل البيداغوجي ونتائجه، سواء ما تعلق بمرحلة البحث أو مرحلة التدريس، ويصنف على أنه رفاهية علمية، دون ربطه بالمجتمع وما يمكن أن يؤديه، من دور في تحقيق الأمن على مختلف الأصعدة،[35]وكذا عدم اعتبار البحث والعمل البيداغوجي وما يحققه من نتائج شريكا أساسيا في التنمية بمختلف أبعادها.

وتشكلت هذه الذهنية الاجتماعية بصفة تدريجية، بتراجع مستمر، لمكانة التدريس والمشرفون عليه... وبدأت الظاهرة انطلاقا من تملّص الأسرة ـ كما أشرت ـ، وتراجع وضعف مهامها، بعدم الوقوف

على التنشئة والتوجيه والإرشاد من الناحية الأخلاقية، فإذا اعتبرنا بأن الأسرة العامل الأول، الذي يتولى حماية القيّم، كعامل توازن واستقرار للمجتمع... نجد أن الأولياء يلجئون إلى استعمال وسائطهم، من أجل التأثير في تقييم الأستاذ لمستوى الطالب، والسعي لإنجاح أبنائهم دراسيا، بوسائل غير مقبولة، وانعكاس ذلك على المجتمع ذاته، بتضييع واستنزاف طاقات وقدرات المجتمع،[36] وظهور نتائج لا تخدم المجال البيداغوجي، فبقدر التغاضي عـــنها باستمرار، تـــصعب معها عملية الأخذ بـــمبادرات الإصلاح والنهوض بالقطاع.

فالمجتمع أيا كان موقعه، يجني نتائج سوء تقديره وإدراكه لأهمية العامل الأخلاقي، في الوسط الجامعي، ويمتد ذلك إلى عدم احتلال المراتب المرموقة في الترتيب الدولي للتعليم، نتيجة عدم إدراك مخاطر هذا التخلي عن الواجبات كل حسب موقعه، انطلاقا من الإدارة أو الأستاذ أو الطالب والمجتمع ككل، وبفهم عميق للمسؤولية الجماعية، كما أشار إليها الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته..."،[37] فالعملية تتطلب تضافر جميع الجهود، كل حسب موقعه والمهام التي كلّف بها، والسعي لتدارك النقائص وإصلاح ما أمكن، دون إقصاء الأستاذ الباحث والمفكر من أي عملية إصلاحية، لأنه يمثل محور العمل الإصلاحي، فهو المنطلق في أي مبادرة للنهوض بالمجال، ويأتي ذلك بمدى وجود رغبة حقيقية والاستعداد لذلك، وفهم حقيقي أن الارتقاء بالدولة في جميع شؤونها لا يمكن تحقيقه، دون الاهتمام بظروف النشاط البيداغوجي، وضرورة أخلقته.

ولعل من الحلول التي يمكن تفعيلها، للحد من الظاهر السلبية للعمل البيداغوجي ومكانته الاجتماعية، التعامل معها على اعتبارها قضية المجتمع ككل، وليس فئة ضيّقة فقط، فأزمة ضعف أخلقة الحياة الجامعية ينبغي أن تكون قضية متبناة من الجميع بداية من الأسرة إلى مكونات المجتمع ككل، فغياب الوعي لدى هيئات المجتمع، بضرورة البحث وما يمكن أن يؤديه من أدوار هامة، وهذا نتيجة غياب ثقافة الاهتمام والتقدير لقيمة العلم، وجرّ هذا العامل معه تكريس ظاهرة وجود عدد هائل من البحوث القيّمة التي لم تستثمر في مضمونها، فبقيت مصنفة على رفوف المكتبات، دون الرجوع إليها.

بالإضافة إلى الإهمال الذي لحق الكثير من التوصيات القيّمة المرفقة لها، من خلال الملتقيات المتعددة، بعدم الاهتمام بمحتواها،[38] وامتد تأثير ذلك إلى مستوى الإنتاج العلمي، الذي يصنف على أنه ضعيف أو شبه منعدم، مقارنة بما تنتجه الدول المتقدمة،[39] بالإضافة إلى عامل آخر، وهو أن كثرة البحث قد لا تعكس فعلا واقعا أو وضعا حقيقيا، لمستوى تطور الدولة في هذا المجال، فابن خلدون يعتبر أن كثرة التأليف تعيق عملية التحصيل.[40]

خاتمة:

إن إعطاء الأرقام حول ما تمكنت الجامعة من تحقيقه، على مستوى الهياكل القاعدية، المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن في الكثير من التخصصات العلمية، لا يمكن اعتبارها ـ في حد ذاتها ـ أرقاما

يمكن أن نعتمد عليها لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها، دون أن تكون متحصنة بمجموع القيّم الأخلاقية، التي تعطيها البعد الحقيقي لاعتبارها منبرا وموردا بشريا هاما، لتخريج الكفاءات المعول عليها، وضمان استمرارية تواجدها، مهما كانت هذه الأرقام.

إذ لا يمكن الفصل بين عامل الأخلاق في الوسط الجامعي بالتزام جميع مكوناته، بما ينبغي التحلي به لتحقيق نتيجة مشتركة يبنيها الجميع، من إدارة مؤطرة للنشاط وأساتذة مرافقين للطلبة ومشرفين عليهم خلال مراحل التحصيل الدراسي، وإذا ما التزم الجميع بالمنظومة الأخلاقية يمكن لأي دولة أن تحقق مكاسب عديدة، كتحقيق استقلالية علمية، تعفيها من التبعية والهيمنة الأجنبية.

بالإضافة إلى ما يمكن تحقيقه من أمن على مستوى العديد من المجالات، كالأمن القانوني بإيجاد منظومة قانونية تتناسب مع مقومات هويتنا، وأمن صحي باكتساب منظومة صحية تحقق استقلالية الدولة، وتقيها من كل أشكال الصراع بما فيها البيولوجي، وتحقيق أمن اجتماعي ينطلق من دراسة وفهم الظواهر، والسعي لإيجاد حلول لها، باستعمال موضوعي للبحث العلمي، وتلقينه عن طريق العمل البيداغوجي، يمكن توقع مستويات تغيّرات الرأي العام سياسيا واجتماعيا... كما يتيح استشراف الأوضاع مستقبلا، وفقا لمعطيات موجودة، لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة فعالة لمختلف المستجدات.

وكل هذه النماذج وغيرها لا يمكن تحقيقها، دون أخلقة هذا الوسط ودعمه بوعي اجتماعي، مكرّس لهذه القيّم، ويؤدي ذلك كنتيجة استراتيجية إلى تعزيز وتقوية سيادة الدولة، التي تبنى بإدراك مضمون المنظومة الدفاعية، التي لا يمكن تحقيقها بوجود ترسانة متعددة من الأسلحة فقط، بل تجتمع كلها لبناء شامل، لا يقتصر على جهة واحدة فقط، ويتدعم ذلك بما تضمنته الفقرة السابعة (7) من الدستور الجزائري لسنة 2020، إذ تشير إلى تعزيز شرعية الدّولة خدمة للاســـتقلال الوطني، باستبعاد جميع أشكال الضغط الخارجي.

وقد أصبح التعليم العالي يشكل أحد معايير تحديد التفاوت بين الدّول، وأداة من أدوات الصراع والهيمنة، نظرا لتأثير النشاط الجامعي، في معدّل التقدم المرتبط بتحديد مفهوم الأمن بوجه عام، على المستوى القانوني، الاقتصادي، الاجتماعي، والغذائي والصحي وغيرها... ولا يمكن تحقيق ذلك دون التحلي بالضمير المهني لدى جميع الفاعلين في العمل البيداغوجي.

الهوامش:

1- عبد الله عياشي. "**إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر**"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد:الرابع (4)، ديسمبر 2017، الموقع الإلكتروني: asjp.cerist.dz، الاطلاع على الموقع يوم الجمعة 11-02-2022، ص: 131.

2- أ.د. عبد القادر محمد عبد القادر السيّد. "**البحث العلمي في الوطن العربي الواقع ومقترحات التطوير**"، الموقع الإلكتروني: search.shamaa.org، الاطلاع على الموقع يوم الجمعة 10-02-222، ص: 72.

3- فلوح أحمد. "**مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة**"، كليّة العلوم الاجتماعية ، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة وهران، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، 2012-2013، thèses-univ-oran1.dz (pdf)، الاطلاع على الموقع يوم الخميس 10-02-2022، ص: 82.

4)- فلوح أحمد. نفس المرجع، ص: 2.

5)- هجيرة بلبشير وقوراية بلبشير وريمة برمضان. "**آداب وأخلاقيات مهنة التّدريس**"، مجلة الحوار الفكري، المجلد: 14، العدد: 02، السنة 2019، (العدد التسلسلي 18)، asjp.cerist.dz ، الاطلاع على الموقع يوم السبت 05 مار 2022، ص: 42، 43.

6- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. "**ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية**"، الموقع الإلكتروني: www.mesrs.dz، الاطلاع على الموقع يوم: 3 مارس 2022، ص: 5.

7- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. "ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية". المرجع نفسه، ص: 5.

8- أصبح هذا الأسلوب في الإنقاذ ظاهرة مكرسة، لتجاوز ظاهرة تدني نسبة النجاح، مما أثر على جدية عمل الأستاذ والطالب والإدارة معا، ومعه تم تعطيل سبل إيجاد حلول فعالة، تخدم الجامعة الجزائرية ومكانتها.

9- وزارة التعليم العالي والبحث العلميي. "ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية"، المرجع السابق، ص: 7.

10- أ.د. مناور حداد. "**أثر التعليم العالي على عملية التنمية وسوق العمل**"، asjp.cerist.dz، الاطلاع على الموقع يوم السبت 05 مارس 2022، ص: 40.

11- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي."ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية"، المرجع السابق، ص: 5، 8.

12- أ. د. لعلى بوكميش. "**معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الموقع الإلكتروني asjp.cerist.dz، الاطلاع على الموقع يوم الجمعة 11-02-2022، ص: 4.

13- "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. م"ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية"، ص: 8.

14- المقصود بالتزامات الذاتية للأستاذ ما ينبغي عليه القيام به اتجاه ذاته . نفسه . من احترامه للقيّم الاجتماعية، من صدق وأمانة... وسعيه لتطوير قدراته لتحسين أدائه، قبل أن نتطرق لالتزاماته الأخرى، اتجاه الإدارة أو زملائه ووصولا إلى الطلبة كمحور أساسي في نشاطه.

15- فلوح أحمد. المرجع السابق، ص: 2.

16- فلوح أحمد. نفس المرجع، ص: 7.

17- فلوح أحمد. نفس المرجع، ص: 3.

18- فلوح أحمد. نفس المرجع، ص: 3.

19- هادية العود. "**واقع البحث العلمي في البلدان العربية: المعوقات ومقترحات للتطوير** (حالة تونس)"، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، أفريل 2021، العدد الخامس، الموقع الإلكتروني: fjssj.journals.ekb.eg، الاطلاع على الموقع يوم الخميس 09-02-2022، ص: 53.

20- عادل مصطفى سلطان ومحمد رمضان شعيب. "**أخلاقيات مهنة التدريس الجامعي**"، الموقع الإلكتروني: asmarya.ly، الاطلاع على الموقع يوم السبت 12-02-2022، ص: 42.

21- الدّرر السّنيّة. الموقع الإلكتروني: WWW.dorar.net، الاطلاع على الموقع يوم السبت 12-02-2022.

22- فلوح أحمد. المرجع السابق، ص: ج.

23- هجيرة بلبشير وقوراية بلبشير وريمة برمضان. "**آداب وأخلاقيات مهنة التّدريس**"، مجلة الحوار الفكري، المجلد: 14، العدد: 02، السنة 2019، (العدد التسلسلي 18)، asjp.cerist.dz، الاطلاع على الموقع يوم الثلاثاء 07-02-2022، ص: 41.

24- فلوح أحمد. المرجع السابق، ص: 86.

25- فلوح أحمد. نفس المرجع، ص: 87، 88، 89، 91، 96.

26)- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. "ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية"، ص: 7.

27- فلوح أحمد. المرجع السابق، ص: 4.

28)-Michèle Leduc et autres. "**Réflexion éthique sur le plagiat dans la recherche scientifique**", Comité d'éthique du CNRS, 2017, Comité-éthique.cnrs.fr, p : 18. الاطلاع على الموقع يوم 11-02-2022

29- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. "ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، المرجع السابق، ص: 3.

30)-Michèle Leduc et autres. Opcit, p : 13.

31- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. "ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية ص: 6.

32- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. "ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية ص: 7

33- دانيال هاملين. "**أهمية وحدود البيداغوجيا بواسطة الأهداف**"، ص: 2، الموقع الإلكتروني: qattanfondation.org، الاطلاع على الموقع يوم الخميس 10-02-2022.

34- أ.د. محمد الأمين بلغيث. "**الصراع الفكري في الجزائر المستقلة من خلال مجلّة الأصالة 1971-1981**"، مجلة كلية أصول الدين للبحوث والدراسات الإسلامية، ص: 123، أنظر: مولود قاسم نايت بلقاسم. "هل الاتحاد ممكن"، جريدة المنار، العدد 42، السنة الثالثة، ماي 1963، ضمن كتاب "رمز كفاح أمة"، إعداد د. أحمد بن نعمان، ص: 36.

35- د. هادية العود البهلول. المرجع السابق، ص: 75.

36- فلوح أحمد. المرجع السابق، ص: 4.

37- إسلام ويب. الموقع الإلكتروني: www.islamweb، الاطلاع على الموقع يوم السبت 12-02-2022.

38- أ.د. لعلى بوكميش المرجع السابق، ص: 6.

39- أ.د. لعلى بوكميش. نفس المرجع، ص: 7.

40- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. "**المقدمة**"، الجزء الأول، "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب ومن عاصرهم من ذوي الـسلطان الأكبر"، دار الجيل: بيروت، دون رقم الطـبعة، ودون سنة النشر، ص: 587.